http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2199) السنة الثامنة - السبت (23) تموز 2011

انتقادات لاذعة لتوجهات الداخلية.. والشلاه: نساند الحريات بأعلى المستويات

صحفيون متخوفون : مساع حكومية لإعادتنا إلى الإعلام الموجه

□ بغداد / احمد الموسوي

أثارت التصريحات الأخيرة لوكيل وزير الداخلية عدنان الاسدي حول وسائل الإعلام وآلية عملها عددا من المواقف والتي تباينت بين متفهم لهكذا تصريحات وآخر اعتبرها خطوة باتجاه تقييد الحريات.

وكان الاسدي قال الأسبوع الماضي ان "نشر أي خبر عن اعتقال أو اغتيال الأشخاص دون معرفة تداعيات الموضوع يؤثر على سير التحقيق ومتابعة أعضاء الخلية التي قامت بالجرم، وقد يسهل هروبهم أو تغيير مناطق عملهم أو خططهم، الأمر الذي سيضيع الفرصة على الأجهزة الأمنية من إحاطة المجموعة التي ينتمي اليها المعتقل".

وطالب الاسدي وسائل الإعلام بـ"مراجعة مديرية العلاقات والإعلام في وزارة الداخلية قبل نشر أخبار لها تداعيات أمنية"، مؤكدا أن "حرية الإعلام في العراق تؤثر بشكل كبير على العمل السياسي والأمني".

وعزا الاسدي أسباب تأثير حرية الإعلام إلى "عدم وجود ضوابط تحدد آلية التعامل مع الجهات الأمنية وملفاتها"، مشيرا إلى أنه "عند المقارنة بين ما يجري الآن في دول الجوار من أحداث، وبين الوضع في العراق سنجد أن العراق أكثر دولة تنعم بالاستقرار الأمني".

وتابع الاسدي أن "وسائل الإعلام في دول الجوار التي تشهد أحداثا أمنية متدهورة يُظهرها دولة قوية ومتماسكة ومستقرة أمنيا، فيما إعلام العراق يُظهره منهارا وهذه أول معاناتنا"، مؤكدا أن "الأجهزة الأمنية كانت تصارع على البقاء فقط في الأعوام التي كان فيها الخطف والقتل بالجملة، أما الآن فالوضع الأمني تحسن في ظروف لم تكن سهلة".

وفي تصريح للنائب عن ائتلاف دولة القانون والعضو في لجنة الثقافة والإعلام علي الشلاه "نحن دولة ديمقراطية ،فللصحفي الحق في ان يبدي رأيه وكذلك المسؤول ولكل عراقي الحق في إبداء الرأي،نريد صحافة حرة لا تخاف من الحكومة ولا تخاف من صاحب الصحيفة في نفس الوقت وهذه هي الديمقراطية"

ونوه الشلاه في اتصال هاتفي مع "المدى" الى" ان لجنة حقوق الإنسان رفعت مشروع قانون حرية التعبير ،لذلك إننا كلجنة للثقافة والإعلام في مجلس النواب ندعو الى أعلى سقف من الحريات ،ان مشروع قانون الحريات مشروع مهم وجرت عدة جلسات لمناقشته كما انه سيكون صرخة في مجال الحريات العامة".

وفيما اذا كان هناك من نية لإنشاء وزارة للإعلام تحدث" لا توجد أية نية لإنشاء وزارة للإعلام والحديث يدور عن توسيع الحريات. الحل ليس في إنشاء وزارة للإعلام بل في ان تتمتع المؤسسات الاعلامية بمزيد من المهنية".

وأكد الكاتب والصحفي أمير الحلو "أن أي تدخل في شؤون الإعلام من اي جهة رسمية مهما كانت مسمياتها ومسؤولياتها هو خرق وخنق لحرية الإعلام ،لان الإعلام لا يمكن حصره بقيود تخدم أهداف الدولة ،وبالتالي فان وزارة الداخلية لا يمكن ان تتدخل في الإعلام ولا يمكن ربط مسؤوليات الأجهزة الأمنية بحرية الإعلام وتحركه بالشكل الذي يخدم أهداف البلاد ،لذلك فان تدخل وزارة الداخلية يمثل تقييدا للإعلام وهي خطوة تضاف الى خطوات سلبية لاحظناها في الآونة الأخيرة لتحجيم الإعلام وإدخاله في قفص "وأضاف الحلو أن "المرحلة السابقة تميزت بنظام شمولي كان الإعلام فيه مركزيا يدار من قبل الحزب الحاكم أما الآن فهناك ادعاء بوجود ديمقراطية مفتوحة ومن حق أجهزة الإعلام ان تمارس عملها بحرية إلا أن الواقع يدل على عكس ذلك ،كما أن أجهزة الدولة لا تتحمل اي نقد ايجابي من الممكن ان يقوم بتحسين عملية أدائها للمهام الموكلة إليها".

وعرج الصحفي على مسألة مدى تعاون المكاتب الإعلامية للوزارات مع وسائل الإعلام قائلا "إنني ومن تجربتي الشخصية لم أجد تعاوناً بين أجهزة الإعلام والمكاتب الإعلامية كما أن هناك عدم اهتمام من قبل المؤسسات الرسمية العراقية بما يطرحه الإعلام من قضايا ذلك انها عاجزة عن تقديم الحلول لما يطرح من مشاكل في الإعلام". وفيما خص مشاريع القوانين التي تعنى بالحريات العامة والحفاظ عليها قال"باعتقادي ان جميع القوانين التي تتحدث عن الحريات العامة والتي شهدت العديد من العقبات قد دخلت في حومة صراعات القوى السياسية والمزايدات وستتم عرقلة تشريع هكذا قوانين".

ومن جهة أخرى يعتقد الكاتب والصحفي سرمد الطائي ان السيد وكيل وزير الداخلية في تصريحه "اما أن يكون التصريح لغرض المزاح او أن يكون صادقا وإذا كان كذلك فانه من المستحيل ان يرسخ هكذا ممارسات على ارض الواقع".

اما بالنسبة لقانون حرية التعبير فقد أشار الى ان " مجموعة القوانين والتي يعد قانون حرية التعبير أحدها لا تخدم الغاية التي من المقرر إنشاؤها لأجلها ،كما ان الحكومة تسعى لإعداد هذه القوانين بالتعاون مع بعض الأطراف ومصيرها الفشل".

كما أشار الطائي الى أن "المكاتب الإعلامية التابعة للوزارات بعضها جيد وبعضها الآخر بخلاء ،وبشكل عام ان الدولة ضعيفة على كل المستويات التنفيذية ،والمكاتب الاعلامية احد هذه المستويات التنفيذية".

اما بالنسبة للصحفي حسين الساهي فهو يعتقد ان"على الصحفي التحري من الخبر قبل نشره ومن غير الممكن ان توكل هذه المهمة للسلطة التنفيذية"

كما اكد الساهي على انه " يقف مع النداء الذي أطلقته منظمة الأمم المتحدة والذي يدعو الى عدم التسرع في سن مشروع قانون حرية التعبير بصيغته الحالية لأنها تحتوي على العديد من التجاوزات ولا تتناسب مع المعايير الدولية المتبعة،ودعا الى إعادة النظر بالصيغة الحالية".

وفي سياق متصل اعتبر محمد السلامي رئيس الجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان ان تصريح السيد وكيل وزير الداخلية"هو احد محاولات التقليص من الحريات العامة والتي أخذت أشكالا متعددة كتزوير التهم وتلفيقها للمتظاهرين".

وأضاف السلامي "الى ان السلطة تعمل على تضييق الحريات وهذا دليل ان الحكومة غير قادرة على تلبية مطالب الشعب وانهم لا يأخذون بعبر التاريخ و لا في ما يجري داخل الدول المجاورة".

كما تحدث السلامي عن ان "هنالك الكثير من الفروقات ما بين مرحلة النظام السابق والمرحلة الحالية في مجال الحريات ،إلا أن هناك مخاطر من محاولات لخنق حرية التعبير ،وممارسات استبدادية لا تتناسب ومع الأسف مع التضحيات الكبيرة التي قدمها الشعب العراقي من اجل الديمقراطية"

كتابة على الحيطان

بغداد وأربيل .. الثابت والمتحول !

■ عامر القيسي

وأنت تدخل أربيل قادما من بغداد ، ومن لحظة عبورك السيطرة الأمنية ، تكتشف دون عناء مظاهر متنوعة للإعمار،الحكومية منها،وتلك التابعة للقطاع الخاص من شركات استثمارية محلية وأجنبية . ومع تقدمك باتجاه وسط المدينة ، تستطيع أن ترى وتلمس في كل خمسين مترا مظهرا من مظاهر الإعمار ، بين إنشاء جديد إلى ترميم إلى إكساء واجهات وتبليط شوارع وأسواق جديدة . وأربيل محافظة عراقية وقد مرت بظروف صعبة أيضا سياسية وأمنية ، فضلا عن مشكلاتها مع المركز بشأن التخصيصات المالية وعقود النفط وما إلى ذلك .

سائق التاكسي الذي أقلني إلى هناك علق على إعجابي بالإعمار السريع والمنظم في المحافظة ، ومقارنته مع بغداد العاصمة ، ودور الفساد المالي في تدمير الحياة الاقتصادية في محافظات الوسط والجنوب والعاصمة تحديدا باعتبارها وجه العراق .

قال كاكه شورش " افترق مهندسان عراقي وبريطاني وهما على فقر في أيام الدراسة ، وبعد سنوات شاءت الصدف ان يلتقي المهندس العراقي بالبريطاني في لندن ، وشاهد العراقي مظاهر الثراء في بيت كبير وأنيق وسيارة بآخر طراز .. وو ألخ . ثار فضول صاحبنا فسأل صديقه البريطاني ، " كيف وصلت الى هذا الحال وقد افترقنا على الحديدة ؟ ابتسم المهندس البريطاني وقال له ، أزح الستارة التي خلفك وانظر ، استغرب صاحبنا لكنه استجاب لما قاله له صديقه وأزاح الستارة ، ثم التفت الى صديقه وقال له ، "ماذا انظر ، قال له هل ترى الجسر الجميل على النهر والمشروع السكني المجاور له بكل جماليته ، قال له " نعم " أوضح له البريطاني ، لقد خصصوا لي لهذا المشروع عشرة ملايين دينار فقمت بهذا الانجاز بتسعة ملايين وقطعت مليونا لي . بعد سنوات أخرى شاءت الصدف أيضا ان يأتي المهندس البريطاني إلى بغداد فقام بزيارة صديق دراسته وقد أصبح مقاولا ، فدهش البريطاني من فخامة الفيلا التي يسكنها صديقه والخدم والحشو المنتشرين في الفيلا وسيت السيارات في المرآب . سأله مستغربا من أين لك كل هذا الثراء الباذخ ، قال له صاحبنا " أزح الستارة من خلفك وانظر " فعل البريطاني فلم ير شيئا ، التفت لصاحبه وقال له ، لا أرى شيئا على الإطلاق " ابتسم صاحبنا وقال " لقد خصصوا لهذا المشروع عشرة ملايين دولار أخذتها بكاملها !!"

وأضاف كاكه شورش " انه مجرد مثال وحكاية ربما لا تكون صحيحة . وتساءل : من قال لك بأننا لا نعاني أيضا من الفساد المالي والصفقات المشبوهة ، والتي تحاربها حكومة الإقليم ، لكن نوع الفساد لدينا يشبه مثال المهندس البريطاني . واختتم حديثه " هذه هي القصة "

نقلت الحكاية لبائع شاي في ساحة النصر عند عودتي . فقال الرجل البسيط . ليسرقوا يا أستاذ ولكن ليخصصوا لنا شيئا.!!

لن اعلق على قضية الفساد المالي والسرقات فقد اتخمنا الموضوع سردا وتفصيلا ولا من مجيب ، لكنني أريد ان أتوقف عند نقطة ، ان المواطن العراقي أصبح يقبل بسرقة المال العام في مقابل ان يخصص له بعض منه ، ليس نقدا بل على شكل خدمات . وهذه مثلبة خطيرة تسوّق السرقة باعتبارها أمرا مقبولا كأحد الحلول لمشكلات الإعمار في البلاد . هذه هي النتيجة الحتمية التي أنتجتها "حفلات الحرامية في بقية المحافظات والتي (تلفط) الموجود بما فيه وأما الناس الذين ينتظرون الفرج فعليهم ان ينتظروا حتى تصحو الضمائر او تأتي الأحداث بـ٤/٩ جديد !!

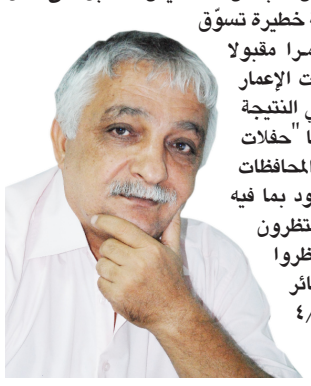

أعلام

العلاق: مناقشة قانون الإحصاء قريبا

■ أعلن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط ان قانون الإحصاء ستتم مناقشته في اقرب جلسة لمجلس الوزراء.

ونقلت الوكالة الإخبارية للأنباء عن رئيس الجهاز مهدي العلاق قوله " الشيء الأساسي في إستراتيجية الجهاز والذي يحتاج الى تشريع هو قانون الإحصاء" ،مشيراً الى ان هذا القانون قد استغرقت عملية مناقشته ومراجعته فترة طويلة في مجلس شورى الدولة ،ومن ثم بعد ذلك أرسله المجلس الى مجلس الوزراء منذ تشرين الأول من العام الماضي، متوقعا ان تتم مناقشة هذا القانون في اقرب جلسة لمجلس الوزراء.

الدوري: معالجة "مبارك" بميناء الفاو

■ شددت النائبة عن القائمة العراقية عتاب الدوري على ان ما ينقصنا في هذه المرحلة هو توحيد الخطاب والمركزية،منوهة ان التوجه الآن يجب ان يكون نحو المركزية وتوحيد الخطاب.

وقالت الدوري لوكالة الصحافة المستقلة ان حل مسألة ميناء مبارك هو عبر استكمال إنشاء ميناء الفاو لكي نفوت الفرصة على الآخرين ، مبينة لو تم استكمال ميناء الفاو وفق الأموال الكثيرة المرصودة له لم يكن حالنا بهذا الشكل ولا يفكر الآخرون بإنشاء ميناء بالضد او ماشابه.

ورفضت الدوري التراشق الإعلامي مع الكويت كبديل عن لغة الحوار والدبلوماسية .

الصافي: تهديدات إسقاط الحكومة إعلامية

■ وصف نائب عن ائتلاف دولة القانون تهديدات القائمة العراقية بسحب الثقة عن الحكومة بالإعلامية .

وقال النائب حسين الصافي: " تهديدات العراقية بسحب الثقة عن الحكومة الحالية أو بلجوئها الى خيار الدعوة الى انتخابات مبكرة بمثابة ورقة ضغط إعلامي ليس أكثر ولتحقيق المزيد من المكاسب".

وأضاف أنّ " القائمة العراقية حظيت بجانب من المناصب السيادية الرفيعة في الحكومة والدولة بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة وأنّه من غير الممكن أن تتنازل عن هذه الاستحقاقات بسهولة ".

عملية تأهيل القوات الدفاعية تنتهي في ٢٠٢٠

٦ مشاكل تواجه تطوير الجيش العراقي.. والمالكي لايحبذ الشرطة في مسك الأمن

□ عن: أفكار عن العراق

إن الولايات المتحدة و محللي الدفاع يمتلكون خططا كبيرة للقوات الأمنية العراقية ، فواشنطن تريد أن ترى العراق و هو يمتلك جيشا كبيرا عصريا قادرا على الدفاع عن نفسه ضد التهديدات الخارجية باستخدام الدبابات و المدفعية و الطائرات الأميركية . واشنطن تشعر بالقلق من إيران بشكل خاص، إلا أن العراق له أفكاره الخاصة التي قد لا تتوافق مع ما تريده الولايات المتحدة .

لقد وضعت الولايات المتحدة خطة بثلاث مراحل لتطوير القوات الأمنية العراقية . المرحلة الأولى ، التي بدأت في ٢٠٠٦ و انتهت في ٢٠١٠ ، هي جعل العراقيين مسؤولين عن الأمن الداخلي .

الثانية جعل الشرطة مسؤولة عن الأمن الداخلي بالاشتراك مع الجيش العراقي ، و من المقرر ان تطبق في نهاية ٢٠١١.

اما الثالثة فهي ان يتحمل العراقيون مسؤولية دفاعهم الخارجي ، على ان تنجز بحلول ٢٠٢٠ . المرحلتان الأخيرتان وقد تستغرقان وقتا أطول مما خطط له الاميركان .

ان سيطرة الشرطة على البلاد قد لا تحصل أبدا مادام رئيس الوزراء نوري المالكي في السلطة ، و ذلك لأن الشرطة يتم تجنيدها محليا و تقع تحت نفوذ السلطات المحلية في المحافظات .

المالكي يريد ان تكون الحكومة المركزية التي يرأسها هي المسؤولة عن الأمن ، لذلك فهو يفضّل استخدام الجيش بدلا من الشرطة،في معظم المحافظات المهمة مثل بغداد و البصرة و ديالى و نينوى و الأنبار ، الجيش منظم على شكل قيادات عمليات لا تلتزم بسلسلة المراجع و انما تخضع للسيطرة المباشرة لرئيس الوزراء .

كما ان بعض السياسيين يبدون قلقهم من ان المالكي يحاول السيطرة مباشرة على القوات المسلحة خاصة في الوقت الحالي حيث يشغل منصب وزير الدفاع و الداخلية بالوكالة و يضع أتباعه في المراتب العسكرية العليا . و ليس هذا فقط ، فالجيش اكثر قدرة ايضا على تنفيذ فعاليات ضد المتمردين من الشرطة .

من جانب آخر ، قد يتم تأخير اعتماد العراق على نفسه في الدفاع الداخلي ايضا . فرغم ان العراق مستمر في شراء دبابات و مدافع حديثة الا ان ذلك لن يكتمل قبل ٢٠٢٠ .

كما ان قدرة إدامة و تجهيز هذه الأسلحة و التجهيزات المتطورة قد تستغرق وقتا اطول لأنها من العيوب الأساسية في القوات العراقية .

هذه كلها إشارات على ان بغداد تضع أسبقياتها الخاصة و لا تتبع ما يريده الأميركان، و بما ان النفوذ الأميركي يتضاءل شيئا فشيئا و قواته تنسحب من العراق ، فمن المتوقع ان يستمر السياسيون العراقيون بذلك اكثر فأكثر .

مثال آخر على استقلالية العراق في مجال الأمن هو الستراتيجيات و التكتيكات . فمثلا ضبط الحدود ضعيف جدا ، و هناك عمليات تهريب كثيرة و المسلحون يتسللون من سوريا و ايران الى العراق و بالعكس .

قضية أخرى هي الدفاع الداخلي . فمن حيث الإستراتيجية ، يتصرف الجيش العراقي و كأنه جيش مؤقت يقوم بغارات و اعتقالات بدلا من القيام بعمليات ضد المتمردين كما فعل الاميركان فترة العنف . كما ان بغداد لا تبدي حماسا في دمج (ابناء العراق) للمساعدة في الحماية ضمن المناطق التي يعملون فيها .

كل هذا يحدث رغم الجهود الأميركية لتشكيل حرس حدود ، و جعل العراقيين قوة جديرة بمقاتلة المتمردين . الخلاف الكبير بين العراق و الأميركيين هو حول الحدود الجنوبية و العلاقات مع إيران .

ففي الجنوب هناك تدفق متواصل للأسلحة و المسلحين من إيران منذ ثمانينات القرن الماضي ، و قد ازداد ذلك في الوقت الحاضر عندما بدأت طهران و المجاميع الخاصة التي تدعمها بحملة لمهاجمة القوات الأميركية لتعطي انطباعا بأنها هي التي أجبرت أميركا على الانسحاب من العراق . الحكومة العراقية لم تفعل شيئا بشأن هذه العمليات منذ ٢٠٠٨ رغم شكاوى المسؤولين الاميركان من ازدياد أعداد ضحاياهم في هذا العام و ان على بغداد اتخاذ اجراء بهذا الشأن.

ثم ان الخطط الدفاعية الأميركية للعراق مبنية بشكل كبير على ردع القوة الإيرانية . في الواقع يعتقد الكثيرون ان هناك اتفاق عدم اعتداء غير رسمي بين الطرفين ، ما يعني ان الجيش العراقي لا يمكنه مواجهة المشاكل على الحدود الإيرانية . و ليس هذا فقط و انما القوات الامنية تعتبر ان مشاكل الحدود هي شأن دبلوماسي تتركه لوزارة الخارجية و للسياسيين ، ما يعني ان الجيش ليس لديه نهج واضح عن كيفية التعامل مع إيران رغم الضغوط الأميركية التي تطلب التعامل مع هذه المشاكل على أنها تهديد للبلاد .

جزء آخر من الخطة الأميركية هو الدفع لجعل العراق قادرا على الدفاع عن نفسه . و هذا يواجه ستة أنواع من المشاكل . الأولى هي ان العراق لا يمتلك تكافؤا في الضباط و في وزارة الدفاع ، فبعض الضباط هم من المحاربين القدامى الذين شاركوا في الحرب الإيرانية – العراقية و حرب الخليج ، بينما آخرون تم تعيينهم سياسيا بدون تدريب عسكري.

كما ان الضباط الجدد لا يمتلكون الخبرة في قتال دول أخرى، انهم بحاجة الى الانتقال من عمليات دفاع داخلي الى دفاع خارجي.

المشكلة الثانية هي ان أحزابا سياسية مختلفة أدارت وزارة الدفاع ، و كل منها قام بتعيين أتباعه في مواقع السلطة . و هؤلاء الضباط يهتمون بخدمة أحزابهم أكثر من اهتمامهم بالدفاع عن البلاد . المشكلة الثالثة هي وجود فساد كبير في وزارة الدفاع يشمل شراء اللجان و الحصول على عمولة من صفقات شراء الأسلحة التي تكون غير صالحة أحيانا . الرابعة هي أن الكرد قد احتجوا بشان بعض منظومات الأسلحة التي يريد الجيش شراءها .

الخامسة هي ان إيران قد تستخدم نفوذها لإيقاف بعض البرامج العسكرية . ففي شباط مثلا ، اشتكى نائب رئيس اللجنة الأمنية في البرلمان العراقي من ان إيران تعرقل صفقة شراء ١٨ طائرة اف – ١٦ من الولايات المتحدة . و أخيرا فان على الحكومة العراقية ان تلتزم بإنفاق الأموال على شراء كافة التجهيزات المطلوبة ، إلا أن ذلك غير مضمون .

مع كل هذه المشاكل ، يقدم ميشيل نايتز ثلاثة مسالك يمكن للعراق ان يتبعها في تطوير جيشه . الأول هو ان يكون له جيش رمزي بالشكل فقط أمام الدول الأخرى لكن لا قدرة لديه على الدفاع عن البلاد ضد الهجمات الخطيرة ، أي يتألف من ٥-٦ ألوية ثقيلة و ربما عشر فرق مشاة خفيفة ، و هذا سيعتمد على العلاقات الدبلوماسية مع الدول المجاورة للعراق من اجل حفظ الأمن . الثاني هو ان يبني العراق قواته المسلحة من اجل ردع الدول الأخرى ، اي ٣-٤ فرق مدرعة و آلية مع فرق خفيفة و تجهيزات ثقيلة .

■ ترجمة / المدى